

ماهية الاقتصاد الدولي

تمهيد

في الاقتصاد البدائي ، غالبا ما يكون الإنتاج كافيا لسد الاحتياجات المحلية ، مع عدم وجود فائض إنتاجي عن الحاجة ، وهذا الواقع يجعل العلاقات الاقتصادية بين الدول او المجموعات الدولية معدوما بسبب عدم الحاجة الى التعامل الدولي في النشاطات الاقتصادية .

ولكن مع تطور فنون الإنتاج وحصول الفائض الإنتاجي بفضل التخصص وتقسيم العمل بين الأفراد والجماعات حدث تطور في إنتاجية العمل ورأس المال مما اوجد فائضا سلعيًا زائدًا عن الحاجة المحلية يبحث عن أسواق خارجية مناسبة لتصرفه ، في نفس الوقت فان هذا التخصص قد اوجد نقصا في بعض أنواع السلع والخدمات عزف او توقف النشاط المحلي عن إنتاجها بسبب عدم تطابق فنون إنتاجها مع مؤهلات الاقتصاد المحلي ولان الحاجة إلى استهلاك هذه السلع والخدمات موجودة ، لذا فقد توجب البحث عن الأسواق المناسبة في الخارج لتأمين هذه السلع والخدمات .

التخصص وتقسيم العمل الدولي

ينظر إلى التخصص وتقسيم العمل ، بما فيه من ايجابيات وسلبيات تعود على دول العالم المختلفة ، بانه حالة يتمخض عنها زيادة في وتائر الإنتاج والإنتاجية بجميع صورها وذلك بسبب انخفاض التكاليف بشكل كبير نتيجة هذا التخصص ، وانعكاس ذلك على توسع عمليات التبادل التجاري الدولي بين المجموعات الدولية المختلفة ، وفي مقابل هذه الايجابيات هنالك آثار سلبية تمثلت في ١- تخصص البلدان المتقدمة بإنتاج السلع عالية التصنيع (التعقيد الصناعي complexity industry) وذات القيمة المضافة العالية وانعكاس ذلك في أسعارها العالية ، و٢- تخصص البلدان النامية والم تخلفه بإنتاج المواد الأولية والسلع ذات الحلقات الصناعية الأضعف والأسعار المتدنية نتيجة انخفاض القيمة المضافة فيها وكذلك ذات المرونة السعرية المنخفضة .

يعود التخصص بشكل عام إلى نوعين أساسيين من العوامل التي خلقت هذا الواقع الذي فرض نفسه على دول العالم بشكل عام هما :

- العوامل الطبيعية : وتضم كافة المتغيرات البيئية كالمناخ والتربة ووفرة المياه والأراضي الصالحة للزراعة ، كما تتضمن العوامل الطبيعية خارج التربة مثل أشعة الشمس والأمطار ودرجات الحرارة والرطوبة ، فضلا عن العوامل داخل التربة من معادن ورفط وغيرها ، وهذه العوامل سوف يكون لها حضور فاعل في تكوين أنواع معينة من النشاط الاقتصادي والإنتاجي

الذي يتلاءم مع هذه المعطيات الطبيعية ، ومن أمثلة ذلك تخصص البلدان الاستوائية بإنتاج الرز وأنواع من الأخشاب والمطاط أو تخصص البلدان النفطية بإنتاج وتصدير النفط الخام أو تكريره وصناعته... الخ .

• العوامل المكتسبة : وتتمثل بالأيدي العاملة المدربة على نشاطات إنتاجية معينة ، او وفرة الكوادر العليا والكوادر الوسيطة الناجمة عن مخرجات الجهاز التعليمي والتربوي ، كذلك مدى وفرة رجال الأعمال ورؤوس الأموال المهيأة للانخراط في النشاطات الاقتصادية المختلفة .

هاتين الحالتين اللتين أوجدتا التخصص وتقسيم العمل ، أوجدتا معه كذلك حاجة إلى ما يطلق عليه بالعلاقات الاقتصادية الدولية (International Economic Relations) والتي تنشأ عن حركة السلع والخدمات وحركة عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) بين الدول . وبطبيعة الحال فان العديد من الأسباب والنتائج السلبية منها والايجابية ، المباشرة منها وغير المباشرة سوف تتخض عن هذه التحركات ، ذلك هو ما يقع على عاتق الاقتصاد الدولي (International Economic) في تناوله وتحليله ، فالاقتصاد الدولي إذأ ، يتضمن دراسة جميع وجوه النشاط الاقتصادي التي تتم عبر الحدود السياسية للبلدان والتي يمكن حصرها بما يأتي :

- أ - تبادل السلع والخدمات دوليا
- ب - حركات رؤوس الأموال دوليا
- ت - حركات العمل دوليا

تعريف الاقتصاد الدولي

هناك العديد من التعريفات التي ادلى بها الاقتصاديون على مختلف مشاربهم وأهدافهم للاقتصاد الدولي يعطي كل منها صورة جزئية للنشاط الذي تمارسه المؤسسات الاقتصادية على النطاق الدولي إلا إننا نعتقد أن التعريف الجامع للاقتصاد الدولي هو " مجموعة الارتباطات الاقتصادية المتعلقة بالحركات المالية والبشرية والتكنولوجية والسلعية والخدمية التي تربط بين الدول المختلفة " .

المواضيع التي يشملها الاقتصاد الدولي

وعليه فان هناك العديد من المواضيع التي يبحثها الاقتصاد الدولي ويمكن الإشارة إلى أهمها :

١. نظريات التجارة الدولية Pure International Trade Theory (التجارية والكلاسيكية والحديثة)
٢. السياسات التجارية الدولية International Trade Policies (الحماية التجارية والحرية التجارية)
٣. المالية الدولية International Finance (ميزان المدفوعات وأسواق الصرف)
٤. الانظمة النقدية الدولية International Monetary Systems (تسوية المدفوعات الدولية)

الاختلاف بين الاقتصاد الدولي والاقتصاد القومي

على الرغم من أن السبب الرئيس الذي تقوم عليه عملية التبادل السلعي والخدمي ، سواء كان هذا التبادل يجري داخل حدود الدولة الواحدة أم يجري بين الدول المختلفة ، واحداً وهو الحاجة المتبادلة بين الأطراف المتعددة للسلع والخدمات ، إلا أن هنالك عدد من الاعتبارات الأساسية التي تؤخذ بالاعتبار عند دراسة العلاقات الاقتصادية بين الدول وعدم وجودها في عمليات التبادل السلعي الداخلي منها :

(١) حركة عوامل الإنتاج دولياً Mobility of Production Factors : تعتبر حركة عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) وانتقالها داخلياً بحرية من الأمور البديهية التي لا تحتاج إلى كثير من التنظير والتحقيق إلا في حالات نادرة عندما يتلق الأمر بالوضع الأمني أو السياسي بالغ الحساسية مثلاً ، إلا أن هذه الحركة تكتنفها بعض الصعوبات بل تصل في بعض الأحيان إلى حالات الامتناع عن حدوث عمليات الانتقال بين الدول ، فالعامل يستطيع الانتقال بكامل حريته من منطقة أو محافظة إلى أخرى حسب ما تقتضيه مصلحته دون عوائق كبيرة وإن كانت هذه الصعوبات قد تحد من هذه الحركة مثل الارتباط العائلي وتغير بعض العادات والتقاليد وصعوبة الحصول على السكن المناسب ، إلا أنها تبقى صعوبات محدودة النطاق بعكس الانتقال عبر حدود البلد فإن هذه الصعوبات تكون كبيرة وقد ترقى إلى حد المنع أو الامتناع ، باختلاف اللغة والعادات والتقاليد والديانة والنشاطات الاجتماعية اليومية بين الدول تكون من الموانع لحركة العمل الدولية ، فضلاً عن الموانع السياسية أو القانونية التي تمنع الأشخاص من مغادرة دولهم إلى دول أخرى أو منعهم من دخول الحدود السيادية للدول الأخرى .

أما حركة رؤوس الأموال فهي الأخرى تتمتع بحرية أكبر داخل حدود الدولة إلا إنها تواجه صعوبات أكبر عند مغادرتها بلدانها ، فقد تكون اختلافات الأنظمة الضريبية أو القانونية العامة أو المالية والنقدية كاختلاف أسعار الفائدة والصرف وغيرها من الموانع التي تحد أو تشل حركة رؤوس الأموال على النطاق الدولي .

(٢) اختلاف العملات المستخدمة في التجارة الخارجية بين الدول Different Money : عندما كانت التجارة الداخلية تتم عن طريق المقايضة لم يكن هناك مشكلة بين الدول ، لكن المشكلة انحصرت فقط عندما تستوجب عملية المقايضة تواجيد البائعين والمشتريين للسلع المختلفة في مكان واحد وزمان واحد مع توفر حاجة كل من البائعين والمشتريين إلى سلع الآخر واستعدادهم للتنازل عن سلعهم . ولكن هذا الأسلوب قد واجه العديد من المشكلات التي تطورت مع تطور وسائل الإنتاج والتبادل المحلي والدولي مما أوجد حاجة ماسة إلى خلق

وسيلة لتقييم السلع والخدمات ، وتكون مخزنا لهذه القيمة وتحظى بقبول واسع من الجميع ، فكانت النقود بأشكالها المختلفة تاريخ ليك النقود السلعية والمعدنية والمسك وكات والسبائك والنقود الورقية والنقود الالكترونية الخ ، إلا إن المشكلة لم تتوقف عند هذا الحد وإنما تولدت مشكلات جديدة تتعلق باختلاف هذه العملات من دولة إلى أخرى وتغيرات قيمة هذه العملات بدلالة العملات الأخرى (أسعار صرفها) والأسباب التي تؤدي إلى مثل هذه التغيرات مما يترتب على كل ذلك عدم سلاسة التعامل الاقتصادي بين دول العالم بشكل عام .

(٣) اختلاف السياسات الاقتصادية بين الدول Different Economic National Policies : تختلف الدول

بعضها عن البعض الآخر فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الخارجية كسياسات الحرية التجارية أو الحماية التجارية ودرجة هذه الحماية فيما إذا كانت كاملة أو نسبية ، كما تختلف فيما يتعلق بأسعار صرف عملاتها فمنها يتبع سعر الصرف الثابت ومنها يتبع سعر الصرف العائم وما بي نهما من أشكال أخرى ، وكل من هذه السياسات وهذه الأسعار لها أهداف وغايات وأسباب تختلف من دولة إلى أخرى بحسب قوة الاقتصاد ونظام الدولة السياسي وطبيعة الموارد الاقتصادية وما شابه ، كما إن لها الأثر الكبير على حركة التدفق السلعي والخدمي بين الدول المختلفة سلبا أو إيجابا وكما سيأتي في محله .

(٤) الاختلاف في طبيعة الأسواق الدولية Defferent Markets : يعدّ الاختلاف بين الدول المختلفة

في طبيعة الأسواق عاملا مهما في اختلاف حجم واتجاه عمليات التبادل التجاري بين دول العالم ، وعادة ما ينشأ هذا الاختلاف في الأسواق الدولية من عدد من الأسباب منها :

أ - اختلاف الطبيعة السكانية : وهو ناجم عن اختلاف العادات والتقاليد والأذواق والميول نتيجة اختلاف التركيب العمري والحضري و الجنسي للسكان والمستوى الثقافي والتعليمي ، والنظرة إلى الحياة والمستقبل ، وهذه بدورها تؤدي إلى اختلاف تفضيل الأفراد السلعي والخدمي من مجتمع إلى آخر .

ب - اختلاف الظروف المناخية والجغرافية : وما يترتب عليها من تداعيات بشأن نمط الإنتاج والاستهلاك والتفضيل السلعي والخدمي ، تبعا لهذا التنوع في درجات الحرارة والتركيب الموردي ونشوء ظروف مواتية أو غير مواتية للإنتاج الزراعي أو السياحي بل وحتى الصناعي .

ت - استقلال دول العالم بعضها عن البعض الآخر : إذ تلعب اعتبارات الأمن القومي والاقتصادي والسياسة الخارجية دورا مهما في تشكيل سياسة الدولة في ميدان التجارة الخارجية ، وتلعب اعتبارات الحماية الوطنية من المنافسة الخارجية الشرسة للسلع والخدمات دوراً كبيراً في توسيع الاختلافات بين المعاملات الاقتصادية الدولية ، مما

يدفع الدول المختلفة إلى إنتهاج العديد من سياسات الحماية التجارية كالتعريف الكمركية أو نظام الحصص أو المنع أو سياسة الإغراق وما إلى ذلك .

ث - اختلاف درجات التطور العلمي والتكنولوجي : اذ غالبا ما يؤدي هذا الاختلاف إلى تنوع سلة المنتجات فضلا عن اختلاف التكاليف الإنتاجية وبالتالي اختلاف إنتاجية عوامل الإنتاج ودورها في التخصص وتقسيم العمل بين هذه الدول .

مؤشرات قياس تبعية الاقتصاد المحلي الى الاقتصاد العالمي

تتباين دول العالم بعضها مع البعض الآخر في درجة ارتباط اقتصاد كل منها بالاقتصاد العالمي ، تبعا للهيكل الإنتاجي وحجم الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وعدد السكان ونمط الاستهلاك والاستثمار وطبيعة الهيكل الموردي وما إلى ذلك ، ورغم ان أية دولة اليوم لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن الدول الأخرى مهما كانت إمكاناتها وتنوع إنتاجها ، لان عملية التخصص وتقسيم العمل الدولي قد أوجدت حالة من التشابك والترابط والتبعية لا يمكن فك الارتباط منها بسهولة ، ولا يعني ذلك ان الدول الفقيرة أو النامية تحتاج إلى الدول الغنية أكثر من حاجة هذه الأخيرة إلى الأولى ، بل ان الحاجة تكاد تكون متبادلة بينهما بنفس الدرجة أو قريبا منها ، ولغرض الوقوف على هذه الترابطات وقوتها ، دعنا نستخدم مقاييس درج الاقتصاديون على استخدامها لمعرفة ذلك أطلقوا عليها مقاييس الانكشاف الاقتصادي Economic exposure أو مقياس الاعتماد على الاستيرادات Economic Dependence وهنالك مقاييس أخرى اقل أهمية اعرضنا عن ذكرها ، وفيما يلي التعرف على طريقة حساب كل منهما :

$$\text{مؤشر الانكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{مجموع قيم الاستيرادات} + \text{مجموع قيم الصادرات}}{\text{اجمالي الناتج المحلي}} * 100$$

$$\text{مؤشر الاعتماد على الاستيرادات} = \frac{\text{مجموع قيم الاستيرادات}}{\text{اجمالي الناتج المحلي}} * 100$$

وعلى الرغم من أهمية هذه المؤشرات الا إنها ضعيفة في إعطاء الصورة الحقيقية لوضع الدولة الاقتصادي وموقعه وأهميته في الاقتصاد العالمي ، وبالتالي لا يمكن الركون إلى هذه المؤشرات بشكل مجرد ما لم نشفع بتحليل نمط التجارة الخارجية للبلد المعني وتحليل التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي لكل من الصادرات و الاستيرادات لذلك البلد ، وبشكل عام فان اغلب صادرات البلدان المتقدمة هي من السلع الصناعية ذات القيمة المضافة العالية وذات الأسعار العالية ، واغلب استيراداتها من السلع الزراعية والأولية وذات القيمة المضافة المنخفضة وذات الأسعار المنخفضة ، وعلى العكس من ذلك تماما حال البلدان النامية ، وعليه يمكننا القول :

a. كلما كانت صادرات البلد المعني متنوعة كلما دل ذلك على قوة اقتصاد البلد ، وبالعكس .

- b. كلما كانت استيرادات البلد المعني متنوعة كلما دل على ضعف اقتصاد البلد ، وبالعكس .
- c. كلما كانت صادرات البلد المعني موزعة على عدد كبير من الدول دل على قوة اقتصاد ذلك البلد ، وبالعكس .
- d. كلما كانت استيرادات البلد المعني آتية من عدد كبير من الدول دل على قوة اقتصاد ذلك البلد ، وبالعكس .
- e. كلما كانت المرونة السعرية للسلع التي يصدرها ذلك البلد عالية دل على قوة اقتصاد ذلك البلد ، وبالعكس .
- f. كلما كانت المرونة السعرية للسلع التي يستوردها ذلك البلد عالية دل على ضعف اقتصاد ذلك البلد ، وبالعكس .

والجدول التالي يوضح نسبة أو مؤشر الانكشاف الاقتصادي لعدد من الدول للمدة ١٩٨٠ - ٢٠٠٤

الدولة	النسبة
الولايات المتحدة	١٥%
اليابان	٢١%
بريطانيا	٣٨%
ألمانيا	٤٥%
العراق	٨٤%
الكويت	٨٥%
الأردن	٩٠%
مصر	٢٤%
الهند	١٢%

ومن ملاحظة النسب الواردة بالجدول نجد إن تبعية اقتصاد الدول المتقدمة - كالولايات المتحدة وبريطانيا واليابان وألمانيا - أكبر من تبعية الاقتصاد الهندي ، إلا إن الحقيقة غير ذلك ، إذ عن الأخذ بنظر الاعتبار التركيب السلعي للتجارة الخارجية لهاتين المجموعتين نجد إنها في صالح الدول المتقدمة وذلك للتنوع الكبير في صادراتها وكذلك شمولها لأغلب دول العالم على عكس التجارة الهندية ذات التركيز في السلع التصديرية والتركز الجغرافي الذي يعكس تراجع هذا الاقتصاد أمام اقتصادات الدول المتقدمة .